

أقرت إنشاء المدن الإسكانية بعد الاستماع للجهات المعنية «التشريعية» توافق على حظر الفوائد الربوية وترفض اقتراح الحل الشامل لطلبات الجنسية



د. عبدالحميد دشتي ومبارك الحريص ود. عبدالكريم الكندري ويعقوب الصانع ود. عبدالرحمن الجبران أثناء الاجتماع

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بالأغلبية على مقترح نيابي لحظر الفوائد الربوية، فيما رفضت بالأغلبية أيضا مقترحا تقدم به النائب عبدالله الطريجي لوضع حل شامل ونهائي لجميع طلبات الحصول على الجنسية الكويتية، وتنفيذ أحكام البند 1 من المادة الثالثة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية قبل تعديله بالقانون رقم 1 لسنة 1980.

واوضح مقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري ان اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون في شأن المدن الإسكانية بعد ان استمعت الى ملاحظات وزارة الإسكان والهيئة العامة للرعاية السكنية بحضور وزير الإسكان ياسر ابل، وقررت احالة الاقتراح وبعض الملاحظات على القوانين الإسكانية الى اللجنة المختصة.

واعلن الكندري عن موافقة اللجنة على اقتراح بالغاء العمل بالقانون رقم 39 لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات الطاقة

إلغاء العمل بقانون تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات الطاقة الكهربائية وتحلية المياه

الكهربائية وتحلية المياه بعد ان رفضت اقتراحا آخر لتعديل القانون. وبين ان النواب المعارضين لمقترح الحل الشامل لطلبات الجنسية ببروا موقفهم بان القانون يتعارض مع القوانين المنظمة لمنح الجنسية الكويتية كما انه يتطلب اعادة صياغة، بالإضافة الى انهم يرون ان حل القضية يحتاج الى المزيد من الدراسة ولا يحل بهذه الطريقة، مشيرا الى ان

موقف النواب المعارضين جاء منسجما مع آراء الجهات الرسمية التي حضرت الاجتماع. وذكر ان نقاشا حادا حصل حول الغاء الرقابة المسبقة على قانون هيئة المدن الإسكانية، ومدى الحاجة الى انشاء هيئة مستقلة في ظل وجود المؤسسة العامة للرعاية السكنية التي يمكن ان تتولى هذا الدور بدلا من اطالة الدورة المستندية لحل القضية الإسكانية التي تتطلب ان تسابق الزمن لحسمها.

النصف: اللجنة الإسكانية طلبت من المؤسسة تحديث طلبات السكن أبل: الأراضي المتوافرة حاليا تغطي عدد الطلبات الإسكانية



د. احمد مطيع وجمال العمر وراكان النصف اثناء اجتماع اللجنة الإسكانية

الاسكانية ويتم استقبالها والتعامل معها بصدور رجب مشيرا الى انه بانتظار المؤتمر الاسكاني المزمع عقده في الشهر الجاري وما سوف ينتج عنه. وسئل عما اذا تم تحديد موعد لتوزيع الـ 36 الف وحدة اسكانية الجاهزة للتسليم فاجاب ابل لدينا برنامج زمني ملتزمون به

وان شاء الله سوف نلتزم به حسب برنامج العمل المقدم من الحكومة. وعلى صعيد مدى التزامه بتنفيذ رؤية وزير الإسكان السابق م. سالم الأنيبة في حل القضية الإسكانية، اوضح ابل انه ملتزم بما تقدم به الوزير السابق الأنيبة بشأن الوحدات الإسكانية التي سوف توزع في 2015/2014. وفي هذا السياق، كشف مقرر اللجنة الإسكانية النائب ركان النصف ان اللجنة طلبت من المؤسسة العامة للرعاية السكنية سرعة تحديث الطلبات الإسكانية وتزويد اللجنة بالنتائج المترتبة على ذلك. وقال النصف ان اللجنة ناقشت مع المؤسسة توزيعات الطلبات الإسكانية لسنة 2014، وكذلك توزيعات منطقتي المطلاع وغرب عبدالله المبارك.



ياسر ابل وعبدالله التومس اثناء الاجتماع

أكد وزير الإسكان ياسر ابل ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية تقوم بدورها في توفير المساكن للمواطنين، لافتا الى ان الأراضي متوافرة بعدد يغطي الطلبات السكنية وأنه جار العمل على كيفية بناء هذه المدن وآلية تشييدها. و اضاف ابل في تصريح صحافي عقب انتهاء اجتماع اللجنة الإسكانية البرلمانية امس انه مازال في طور الدراسة ومتابعة الأمور بشكل حثيث لاسيما ان المشكلة ليست بالسهلة او الصعبة، وهناك حلول كثيرة يتم الاختيار منها فالموضوع يحتاج الى دراسة فنية وعلمية لحل القضية الإسكانية.

وذكر ان التعاون المقدم من نواب الأمة يبشر بالخير وان الحل قريب، مؤكدا أن هناك عدة اقراحت من الكثير من الجهات لحل القضية

مركز اتجاهات يرصد حصاد 22 عاماً للجنة الإسكان في مجلس الأمة



تشكيل اللجنة لم تقدم قوانين مؤثرة في حل القضية الإسكانية لسوى القانون 47 لسنة 1993 بالإضافة إلى قانوني (8) و(9) لسنة 2008 بشأن حظر التجارة بالعقار السكني والرهن العقاري اللذين يصفنهما المراقبون أنهما أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع أسعار العقار.

ومنذ تشكيل اللجنة الإسكانية قبل 22 عاماً صدر القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وكافة تعديلاته والقوانين ذات العلاقة (18 قانوناً وتعديلاً) وجميعها لم تؤد إلى أي نتائج إيجابية بل تسبب بعض القوانين التي تبنتها اللجنة ويؤكد ذلك أن أزمة السكن تفاقمت تدريجياً ولم يكن هناك تدخل تشريعي من اللجنة الإسكانية طوال أكثر من عقدين لمحاصرة تلك الأزمة خصوصاً وان التشريعات صدرت دون دراسات.

إذ إن الأزمة الإسكانية تفاقت وارتفع طلبون الانتظار إلى 107 ألف من الطلبات بعد أن كانت دون 70 ألف طلباً وقت صدور القانونين حيث نتج عن تطبيقهما إشكاليات أدت إلى خلق حالة من الجمود في السوق العقاري ومن ثم إلى ارتفاع قيمته. وعجزت شريحة كبيرة من الشباب على شراء العقار بسبب عدم السماح بالتمويل العقاري. وكان رأي خبراء العقار ان القانونين 8 و9/2008 وضع في عجلة ومنعا البنوك والقطاع الخاص من التداول في السكن الخاص، وأدى إلى ارتفاع أسعار العقار بشكل لافت للنظر.

ويشير اتجاهات ان القضية دخلت منذ افتتاح الفصل التشريعي الحالي ومع حكومة سمو الشيخ جابر المبارك منعطفا مهما، إذ إن مجلس الأمة للمرة الأولى في تاريخه على رأس أولوياته، فهل ستعاون اللجنة مع المجلس والحكومة في حل المشكلة واصلاح الخلل، أم سيكون قدر المواطن الكويتي أن يقف في طابورا طويلا من المعاناة انتظارا للفرج؟

لهم تقدم قوانين مؤثرة لحل القضية.. وقانونا

7 و 8 لسنة 2008

أديا إلى ارتفاع جنوني في أسعار العقارات

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

25 نائباً مستقلاً نالوا عضويتها و"6" من الشعبي و"4" مناصفة بين حدس والتحالف الوطني ونائب من المنبر

تقريراً منها تقرير واحد عن مرسوم بقانون 44 تقريراً عن الاقتراحات برغبة 5 تقارير عن الاقتراحات بقوانين 4 تقارير ختامية 4 تقارير عن المشاريع الحكومية وتقاريرين عن مواضيع أخرى، وفي الفصل التشريعي العاشر أصدرت اللجنة 96 تقريراً منها 99 تقريراً عن الاقتراحات برغبة 99 تقريراً عن الاقتراحات بقوانين 6 تقارير ختامية 4 تقارير عن مواضيع أخرى.

وفي الفصل التشريعي الحادي عشر أصدرت اللجنة 39 تقريراً منها 34 تقريراً عن الاقتراحات برغبة وتقارير واحد عن الاقتراحات بقوانين وتقاريرين ختاميين وتقاريرين عن المشاريع المقدمة من الحكومة، وفي الفصل التشريعي الثاني عشر أصدرت اللجنة 6 تقارير عن الاقتراحات برغبة. في الفصل التشريعي الثالث عشر أصدرت اللجنة 6 تقارير 3 منها عن الاقتراحات بقوانين 3 وتقارير ختامية، وفي نفس الفصل أصدرت اللجنة المشتركة بين الإسكانية والمرأة 3 تقارير منها تقريران عن الاقتراحات بقوانين وتقارير ختامي، وفي الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي لم تصدر اللجنة أي تقارير حتى الآن.

أبرز تقارير اللجنة وأقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

أقاص اتجاهات بانها منذ

الوطني الديمقراطي وهما فيصل السابع وراكان النصف ونائب من المنبر الديموقراطي وهو د.محمد العبد الجادر ولم ينل عضوية اللجنة منذ تشكيلها أي نائب من السلفي.

الحصاد

وأشار «اتجاهات» الى ان اللجنة منذ انشائها حتى الآن اصدرت 293 تقريراً منها 206 تقريراً عن الاقتراحات برغبة 47 تقريراً عن الاقتراحات بقوانين 22 تقريراً ختامياً و7 تقارير عن المشاريع المقدمة من الحكومة، وتقارير واحد عن المراسم بقوانين 10 تقارير عن موضوعات أخرى.

توزيع التقارير حسب الفصول التشريعية

وأكد اتجاهات ان اللجنة اصدرت في الفصل التشريعي السابع 58 تقريراً منها 27 تقريراً صادراً عن الاقتراحات برغبة 23 تقريراً صادراً عن الاقتراحات بقوانين 4 تقارير ختامية وتقارير واحد عن مشروع الحكومة، و3 عن مواضيع أخرى، وفي الفصل التشريعي الثامن، اصدرت اللجنة 25 تقريراً منها 18 تقريراً عن الاقتراحات برغبة 4 تقارير عن الاقتراحات بقوانين وتقاريرين ختاميين وتقارير واحد عن مواضيع أخرى.

التاسع اصدرت للجنة 60

التاسع اصدرت للجنة 60

التاسع اصدرت للجنة 60

التاسع اصدرت للجنة 60

التاسع اصدرت للجنة 60

التاسع اصدرت للجنة 60

التاسع اصدرت للجنة 60

التاسع اصدرت للجنة 60

التاسع اصدرت للجنة 60

شكلت في 23 دور انعقاد منذ الفصل التشريعي السابع ولم تشكل في دورى الانعقاد العادي الثالث عشر والعادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي.

مقررو وأعضاء اللجنة

وأفاد «اتجاهات» بان 9 نواب تولوا منصب المقرر وهم: أحمد النصار، حسن جوهر، عدنان عبد الصمد، عبدالله عاكش، فيصل المسلم، عبد الواحد العوضي، محمد الحويلة، ناجي العبد الهادي، ركان النصف.

وعلى صعيد عضوية اللجنة فقد نال عضويتها منذ إنشائها في الفصل التشريعي السابع 39 نائباً وهم:غنام الجمهور، أحمد النصار، عبدالعزیز العدساني، عدنان عبد الصمد، مبارك الدويلة، بدر الجيعان، فهد الميع، أحمد السعدون، سعدون حماد، فيصل السابع، مسلم البراك، صلاح خورشيد، سالم الحماد، عبد الله عاكش، بدر الفارسي، جاسم الكندري، عبد الواحد العوضي، محمد الخليفة، وليد الجري، فيصل المسلم، خالد العودة، عبدالعزيز الشايجي، رجا الحجبلان، محمد الحويلة، محمد العبد الجادر، سعد زنيفر، صيف الله بورمية، عدنان المطوع، دلهي الهاجري، علي الدقباسي، فيصل الكندري، ركان النصف، د. أحمد مطيع، جمال العمر، سلطان اللغيص، محمد الجبري و منصور الظفيري.

الانتماءات السياسية

أكد «اتجاهات» أن المستقلين هم الأكثر استحوذاً على عضوية اللجنة، حيث فاز 25 نائباً بعضويتها من إجمالي 39، كما كان لأعضاء العمل الشعبي نصيب الأسد في العضوية مع المستقلين بواقع 6 نواب وهم: السعدون والبراك والجري والدقباسي والخليفة وعدنان عبد الصمد قبل أن يترك الكتلة، وكذلك حصل عضوين من «حدس» على عضوية اللجنة وهما: الدويلة وعبدالعزيز الشايجي ومثلهما من التحالف



شركة مطاعم كبرى
بجاجة إلى

سائقين

توصيل طلبات للمنازل
دوام 8 ساعات

الشروط المطلوبة

- خبرة بمناطق الكويت
- إقامة قابلة للتحويل
- يجيد قراءة اللغة الإنجليزية والعربية

راتب مغري

للمراجعة: 96007948 أو 60467111